

حلول السوق لأزمة المديونيات العالمية

وأثر الأزمة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽¹⁾

خيّمت أزمة المديونيات العالمية بظلالها على النظام الاقتصادي الدولي منذ عام ١٩٨٢. ففي مراحلها الأولى، أوشكت هذه الأزمة على إحداث خلل مؤثر في النظام المالي العالمي لولا تضافر مجموعة عوامل أدت إلى التخفيف من حدة آثارها، منها الابتكارات التي شهدتها الأسواق المالية بهدف استيعاب نتائج هذه الأزمة، إضافة إلى التعاون من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على صعيد مواجهة هذه الأزمة ومنعها من الاستشراء، كما أن السلطات الرقابية والنقدية لعبت دوراً مهماً في حماية وصيانة النظام المصرفي من تأثيرات هذه الأزمة.

فخلال عقد السبعينيات، وجدت الدول النامية في الاقتراض من البنوك العالمية أسلوباً ملائماً للتغلب على ما تواجهه من صعوبات مالية، وشجعت البنوك العالمية بقوة عمليات الاقتراض، وقد كانت القيمة الحالية المقدرة آنذاك للموارد الأولية لهذه الدول من العوامل الرئيسية التي في ضوئها كانت تقرر البنوك المقرضة جدوى هذه القروض.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات غير مواتية بخصوص هذه المديونيات، منها تطورات محلية للدول المدينة، مثل تراجع أسعار مواردها الأولية، وعدم قدرة الإدارة الاقتصادية في بعض هذه الدول على مواجهة تلك التطورات. كما أن بعض العوامل الدولية مثل مستويات أسعار الفائدة والصرف العالمية قد أثرت سلباً في تصاعد حجم هذه المديونيات بما في ذلك أعباء خدمة الدين. وقد أدت هذه التطورات إلى لفت الانتباه إلى مشكلة ديون الدول النامية، وبصفة خاصة نظرة البنوك التجارية.

(1) أُلقيت في ٧ أكتوبر ١٩٨٩ في الكويت، بمناسبة انعقاد المؤتمر الذي نظّمته جامعة الكويت عن اندماج الأسواق المالية وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي.

إن مشكلة الديون في أساسها جاءت كنتيجة للتوسع الكبير في الائتمان المقدم من البنوك العالمية خلال عقد السبعينيات. وقد توقف هذا التوسع في الإقراض بشكل مفاجئ في صيف عام ١٩٨٢ عندما أعلنت المكسيك أنها لن تستطيع خدمة ديونها العالمية البالغة حوالي ٨٠ بليون دولار دون الحصول على قرض جديد بمبلغ ٣ بلايين دولار، علمًا أن المكسيك كانت تعتبر من مجموعة الدول ذات المخاطر الائتمانية المتدنية، حيث أنها تتمتع بموارد طبيعية وفيرة. وعقب الهزة المكسيكية مباشرة، أعلنت بعض الدول الأخرى، ومن بينها البرازيل والأرجنتين، أنها لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة، الأمر الذي أصبح معه النظام المالي العالمي يواجه أزمة كبرى.

وقد قدرت ديون دول العالم الثالث، كما في نهاية عام ١٩٨٨ بحوالي ١٢٣٩,٧ بليون دولار أمريكي، معظمها تجاه البنوك التجارية. ويتوقع أن يزيد حجم هذه الديون إلى ١٢٧٩ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩، ثم يقدر أن يرتفع الإجمالي إلى ١٣٣٦,٦ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٠. وكما هو معلوم، فإن البنوك، وهي الجهة الدائنة فيما يتعلق بنحو ٦٠ بالمائة من مجموع ديون الدول النامية، أصبحت حذرة منذ حوالي خمس سنوات في تقديم أموال جديدة إلى الدول النامية، مما جعل حجم الأموال التي يتم سدادها من الديون يفوق حجم الإقراض الجديد، وبالتالي برزت ثغرات تمويلية للدول النامية.

وفي الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي آثار مشكلة الديون العالمية، فإن تحقيق استقرار في النمو الاقتصادي للدول النامية المدينة يتطلب تدبير موارد مالية من جانب الدول الصناعية لتقدمها إلى مجموعة الدول النامية. كما أنه بإمكان الدول المدينة، ومن الناحية النظرية، أن تتصدى لهذا المأزق من خلال عملية خروج تدريجية من هذه المديونية، وذلك إذا ما استطاعت هذه الدول أن تحقق نموًا اقتصاديًا مستمرًا. ويعتبر هذا التوجه الأساس الذي قامت عليه

مبادرة وزير المالية الأمريكي السابق جيمس بيكر، والتي أعلنها في سيئول عام ١٩٨٥. وكان جوهر تلك المبادرة ينصب على إيجاد عملية تصحيح هيكلية وتعديل للسياسات من شأنهما تدعيم معدلات نمو مستمرة في هذه الدول، وذلك استناداً إلى عدة عوامل أهمها ما يتعلق بأسعار المواد الأولية، وتوسع التجارة الدولية، وتحقيق مستويات مناسبة لأسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويأتي المنطلق الأساسي لهذه الإستراتيجية للحد من الآثار المعاكسة التي أثرت في مديونية الدول النامية نتيجة للتراجع الملحوظ الذي شهدته أسعار المواد الأولية خلال السنوات الأخيرة، وظهور بعض العوائق التجارية أمام صادرات الدول النامية، وكذلك الآثار المعاكسة لتغيرات أسعار الصرف على صادرات هذه الدول ومستويات الطلب عليها، إضافة إلى ما نجم عن إتباع الدول الصناعية لسياسات نقدية متشددة من ارتفاع ملموس في معدلات أسعار الفائدة، وانعكاس ذلك على ارتفاع حجم خدمة الدين.

وإذا كان الهدف الرئيسي لإستراتيجية معالجة الديون العالمية والمتمثل في زيادة معدلات النمو في الدول المدينة لم يتحقق، إلا أنه لوحظ في الوقت ذاته تراجع حدة المخاوف التي برزت حول الآثار السلبية لمشكلة المديونية على النظام المالي العالمي. وبالرغم من أنه تم احتواء الأزمة في الوقت الحاضر، حيث أن نسبة خدمة الديون ونسبة حجم المديونية إلى الصادرات من السلع والخدمات في تراجع منذ عام ١٩٨٦ ويتوقع أن يستمر هذا التوجه خلال العام القادم، إلا أن التقديرات تشير إلى أن الحجم الكلي لهذه الديون سوف يزداد خلال السنوات القليلة القادمة. أي أن المشكلة تظل قائمة ممثلة عبئاً ثقيلاً على عدد كبير من الدول المدينة، كما وتظل بالتالي مصدرًا لهزات محتملة قد يشهدها النظام المصرفي العالمي في المستقبل.

وبينما ترك أمر الديون الرسمية لنادي باريس وللترتيبات الثنائية بين الدول الدائنة والدول المدينة، نجد أن الأسواق المالية عملت على تخفيف أثر الأزمة على البنوك العالمية، وذلك عن طريق

ابتكار أدوات جديدة لتحويل هذه الديون إلى أنواع أخرى من الأصول، كذلك كثفت السلطات الرقابية جهودها لدعم الأنظمة المصرفية وحمايتها من آثار أزمة المديونية، وذلك من خلال تطوير متطلبات رأس المال للبنوك وعلاقتها بالأصول موزونة بدرجة المخاطرة، وكذلك من خلال زيادة المخصصات المطلوبة من البنوك مقابل القروض، وقد اختلفت هذه المعايير والمتطلبات من دولة لأخرى.

وبذلك، فقد قللت البنوك من حدة مخاطر المديونيات التي كانت تهدد النظام المصرفي العالمي بمواجهتها للمشكلة في وقت مبكر من خلال إجراء تعديلات في هيكل استخداماتها، إضافة إلى قيام معظم البنوك بتقوية قاعدتها الرأسمالية وتحسين نوعية أصولها مما ساعدها في بناء مخصصات ترتب عليها تخفيض القيمة الدفترية لحجم ديونها تجاه تلك الدول وبالتالي تقليل درجة انكشافها. وإن كانت هذه البنوك قد ترددت في إجراء عمليات شطب لجزء من ديونها، إلا أنها لجأت إلى أسلوب "توريق" هذه الديون، أي تحويلها إلى أدوات مالية قابلة للتداول في أسواق ثانوية بأسعار مخضومة. وقد طبقت هذه الإجراءات بأساليب فنية مبتكرة تضمنت تحديد قيمة الأوراق المالية الناتجة من تحويل هذه الديون على أساس واقعي وبما يعكس أسعار السوق. كما أن هناك جزءاً من المديونيات تم تحويله إلى استثمارات مباشرة في الدول المدينة. ومن الواضح أن تطور وزيادة كفاءة الأسواق المالية العالمية قد ساهم في تشجيع عمليات التحويل هذه، وفي تطوير البدائل المتاحة لتحويل الديون وتخفيض أحجامها. وقد نجحت الأسواق المالية في تطوير عدة أساليب رئيسية تستخدم في معالجة الديون وفوائدها وتحويلها إلى أنواع أخرى من الأصول، ومن ذلك:

أولاً: مقايضة الديون بحقوق ملكية (Debt-Equity Swap):

وهذا أسلوب يتيح للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في الدول المدينة: وتبدأ الخطوة الأولى عن طريق شراء سندات مقومة بالعملة الأجنبية صادرة عن الدولة المدينة وبأسعار السوق. وكخطوة تالية يقوم البنك المركزي في الدولة المدينة بشراء هذه السندات من المستثمر الأجنبي مقابل الدفع بالعملة المحلية، ثم يقوم المستثمر بدوره باستخدام العملة المحلية هذه لأغراض الاستثمار المباشر في شركات ومشاريع محلية. كما أنه بالإمكان أيضاً تحويل ديون الشركات المحلية، المقومة بالعملة الأجنبية، إلى حقوق ملكية بالعملة المحلية في هذه الشركات، ومن مزايا أسلوب المقايضة أنه يساهم في دفع عملية النمو الاقتصادي في الدول المدينة عن طريق فتح المجال لإمكانية تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في هذه الدول، وكذلك تخفيض الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية للدول المدينة.

ثانياً: توريق الدين (Securitization):

ويقصد بعملية التوريق تحويل الدين إلى ورقة مالية قابلة للتداول (Negotiable)، وبذلك تسمح هذه العملية للبنك الدائن أن يتخلص من تلك القروض بأسعار تقل بكثير عن القيمة الاسمية. ويعتمد تقييم السوق لهذه السندات على المستويات النسبية لأسعار الفائدة ولتقديرات درجة المخاطر المرتبطة بهذه الأدوات.

ومن بين أساليب تحويل الديون أيضاً، إصدار سندات بدون فائدة (Zero Coupon Bonds)، وهي عبارة عن سندات ذات فترة استحقاق طويلة وتصدر، بسعر مخصوم ويحقق المستثمر فيها عوائده عند الاستحقاق. وتوجد عدة بدائل أخرى تم تطويرها للاستفادة من مختلف درجات المخاطرة والعائد، وكذلك للاستفادة من الأنظمة الضريبية السائدة في الدول الدائنة الرئيسية.

ثالثاً: إعادة شراء الديون (Debt Repurchase):

ويتيح هذا الأسلوب للدولة المدينة أن تشتري ديونها من البنوك التجارية وبأسعار السوق، والتي تكون عادة بسعر أدنى من القيمة الإسمية. وتتمثل أهم المشاكل التي تواجهها الدول المعنية بهذا المجال في الحصول على التمويل المطلوب لعمليات إعادة الشراء. وقد سبق أن قامت بعض الحكومات باستخدام جزء من احتياطياتها الخارجية لهذا الغرض. ويوجد عائق قانوني ناجم عن بنود في اتفاقيات قروض البنوك التجارية مع هذه الدول حول السداد المبكر على أساس قيمة مخصومة. ولذلك فإن تخطي هذه العوائق يتطلب اتفاق البنوك الدائنة مجتمعة على تعليق بعض البنود ذات العلاقة في اتفاقيات القروض، وهذا أمر قد يكون من الصعب تحقيقه.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقيات الأخيرة بين المكسيك ودائنيها أتاحت للبنوك الدائنة الاختيار بين عدة بدائل ذات مزايا مختلفة للأطراف ذات العلاقة.

لقد قامت البنوك بتقوية أموالها الخاصة ورفعت مستويات مخصصاتها مقابل الديون المتعثرة. ومنذ عام ١٩٨٢ حققت البنوك العالمية، ومنها بنوك كويتية وبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، تقدماً في مواجهة المشاكل الناجمة عن عدم قدرة بعض الدول على خدمة وسداد ديونها. وقد قطعت البنوك شوطاً كبيراً في هذا المجال، وبمساعدة من السلطات الرقابية، وذلك عن طريق أسلوبين استخدمتهما البنوك وهما:

١- قيام عدد كبير من البنوك ببناء جزء كبير من المخصصات مقابل مخاطر تلك الديون. وتختلف نسب ونوعية هذه المخصصات بحسب السياسات الرقابية والضريبية للدول المعنية. وبالرغم من صعوبة إجراء مقارنة نسبية بين البنوك الرئيسية فيما يتعلق بنسبة تغطية انكشافها

للدول المدينة، نجد أن بعض البنوك العالمية قد تخطت مخصصاتها نسبة تزيد عن ٥٠ بالمائة من إجمالي المخصصات المطلوبة تجاه تلك الديون.

٢- زيادة الأموال الخاصة للبنوك عن طريق زيادة الاحتياطيات والإصدارات من الأسهم والأدوات الرأسمالية الأخرى. وفي ضوء استقرار المطالب على الدول المدينة، فإن هذا النمو في رأس المال قد عمل على تقليص درجة المخاطرة الناجمة عن الانكشاف لمختلف الدول وذلك مقارنة بعام ١٩٨٢.

وبخصوص انعكاس هذه التطورات ونتائجها على منطقتنا، فإننا في دول مجلس التعاون الخليجي، وبسبب ضآلة الأهمية النسبية لحجم مطالب البنوك على الدول المدينة، لا نشكل طرفاً رئيسياً في تقرير أسلوب معالجة هذه الأزمة، حيث أن بنوكنا ومؤسساتنا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي قد مارست بعض عمليات الإقراض للدول النامية خلال العقد السابق، وقد قامت تلك البنوك بتكوين المخصصات اللازمة مقابل قروضها لهذه الدول، وهي الآن تقريباً قد حققت التغطية المطلوبة. كما أن بعض مؤسساتنا المالية قام بإعادة جدولة قروضها للدول المدينة، وقام بعضها ببيع هذه الديون في السابق.

وحيث أن عمليات الإقراض الرئيسية للدول النامية أثناء السبعينيات قد تمت من خلال البنوك العالمية، إضافة إلى أن الابتكارات في مجال الأدوات المالية قد نشأت في مناطق أخرى، فإنه من وجهة نظري الشخصية ومن واقع المسؤولية عن السياسة النقدية والرقابة المصرفية في الكويت، أرى أن هناك مزايا واضحة لعدم استئثارنا بدور رئيسي فيما يتعلق بتلك المشكلة. فمثلاً لا توجد لدينا تلك المخاوف التي تتواجد لدى السلطات النقدية في المراكز المالية العالمية فيما يتعلق بأثر الأدوات المالية المبتكرة على السياسة النقدية وفعاليتها، إضافة إلى أثر تلك المشكلة على ملء الجهاز المصرفي.

وفي الوقت ذاته فإن أوضاع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي لا تختلف عن أوضاع البنوك في الدول الصناعية فيما يتعلق بموضوع الملاءة وكفاية رأس المال. فنجد أن بنوك دول مجلس التعاون تتمتع بمستوى جيد من حيث متطلبات لجنة بازل لمستويات كفاية وملاءة رأس المال. وقد حققت بنوكنا في الكويت نسبة من الأموال الخاصة إلى الأصول الخطرة تزيد عن النسبة المقترحة للدول الصناعية وفق معايير لجنة بازل، وذلك بدون احتساب حجم المخصصات غير المعلنة والاحتياطات السرية لبنوكنا ضمن القاعدة الرأسمالية.

وتوجد في منطقتنا العربية دول عديدة ذات مديونيات كبيرة، أثرت فيها أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، فمثلاً نجد أن نسبة خدمة الدين لبعض هذه الدول أحياناً أعلى منه عن دول أمريكا اللاتينية الكبرى مثل الأرجنتين والمكسيك، ومع ذلك فهي لم تستفد من المبادرات المطروحة للحل. وحيث أن هذه الدول العربية المدينة تعتبر ذات دخل متوسط، لذلك فهي لا تستفيد من بعض التسهيلات المخصصة للدول الأكثر فقراً. كما أن تركيز ديون الدول العربية تجاه الجهات الرسمية قد حرمتها من الاستفادة من أغلب المبادرات والتي تركزت على معالجة الديون التجارية.

وكما تعرفون، فقد ركزت أغلب المبادرات المطروحة لحل المشكلة على الدول المدينة الكبرى، وهي دول تعتبر ذات دخل متوسط وعادة تتمتع بموارد اقتصادية متنوعة، وتتركز أغلب ديونها لدى البنوك التجارية، وذلك دون إعطاء التركيز اللازم لمديونيات الدول الأشد فقراً وأكثرها لجهات رسمية. فمثلاً نجد أن ٥٧ بالمائة من الديون الأفريقية و ٤٤ بالمائة من الديون الآسيوية هي لصالح جهات دائنة رسمية، وذلك مقارنة بنحو ٢٥ بالمائة لديون دول أمريكا اللاتينية.

ولم تحظ مشكلة الديون الرسمية باهتمام كاف في السابق، وفي ضوء تركيز هذه الديون لدى الجهات الرسمية في الدول الأكثر فقراً، فإنه من الواضح أن الأمر يتطلب تدخلاً قوياً من

الجهات الرسمية في المجتمع العالمي لتحريك الوضع وخلق قوة دفع نحو إيجاد حل لمعاناة الدول المعنية.

ومن هذا المنطلق تطرق صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح لهذه المشكلة في مبادرته التي طرحها أثناء خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في شهر سبتمبر من عام ١٩٨٨، وقد تضمنت مبادرة سموه في ثلاثة عناصر رئيسية:

أولاً: اقترح سموه أن تدعو الدول الدائنة إلى عقد اجتماع فيما بينها، لبحث إلغاء الفوائد على ديونها المستحقة لدى الدول المدينة، مع إسقاط جزء من أصول الديون المستحقة لدى الدول الأشد فقراً، مع استعداد الكويت - كدولة دائنة - لحضور هذا الاجتماع والالتزام بما يصدر عنه من قرارات. وقد بينت مبادرة سموه أن هذا الأسلوب يعتبر أفضل بكثير من ترك الأمر لمطالبات الدول المدينة من ناحية، والتباين في مواقف الدول الدائنة من ناحية أخرى، إضافة إلى أن تنفيذ هذا الاقتراح سيكون عوناً للدول المدينة على القيام بمشروعات التنمية. وسينعكس هذا على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، الذي تعود آثاره الإيجابية على كل من الدائن والمدين.

ثانياً: اقترح سموه على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إعادة النظر في شروطهما القاسية على الدول التي تطلب المساعدة لتحسين أوضاعها، والمأمول في تعديل الشروط أن تكون من المرونة والإنسانية بحيث تراعي الفروق بين دولة وأخرى، وأن تكون ملائمة لظروف الدول المقترضة وعوناً للتنمية فيها.

ثالثاً: دعا سموه إلى زيادة وتنظيم العون العلمي والتقني الذي يقدمه الشمال إلى الجنوب، مع مراعاة العناية بالعامل البشري في التنمية، دون الاختصار على الأرقام الحسابية الصماء. ورأى أن ذلك سيؤدي إلى صيانة الموارد الطبيعية والبشرية، ودعم مشروعات التنمية في هذه الدول. وأثناء انعقاد المؤتمر التاسع لدول عدم الانحياز في بلغراد خلال شهر أغسطس عام ١٩٨٩، أكد سمو الأمير على أهمية الاتفاق على إطار عام يكفل حلاً شاملاً لمشكلة الديون الرسمية للدول الأكثر فقراً، واقترح سموه أربعة عناصر لدفع عملية الحل إلى الأمام، وهذه العناصر هي: أولاً: أن يدعو السكرتير العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع تحضره مجموعة الدول العشرة الصناعية وبعض الدول الدائنة الأخرى وممثلو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك لتدارس الأسس والمعايير اللازمة للتنفيذ.

ثانياً: نظراً لأهمية عنصر الزمن في مواجهة هذه المشكلة وتجنب مضاعفاتها على الدول المدينة والاقتصاد العالمي، اقترح سموه أن يتم هذا اللقاء في مدة أقصاها ستة أشهر.

ثالثاً: أن يتم وضع القرارات لمعالجة أوضاع الدول المدينة وذلك وفق ظروف كل منها.

رابعاً: أن ينظر اللقاء في دفع جهود التنمية بمشروعات وأساليب تشترك فيها الخبرات العلمية والتقنية من الدول المتقدمة، والإمكانات والقوى البشرية المحلية المتوافرة في الدول المدينة، وأن يراعي فيها المحافظة على البيئة من التلوث ورفع مستوى الكفاءات البشرية المحلية لتكون أكثر مساهمة في التنمية.

إن من شأن تخفيض المديونية أن يفسح للدول المدينة المجال للتركيز على عملية التصحيح الاقتصادي ويرفع عنها عبء الديون المتراكمة. وبخصوص الجهات الدائنة، فإن من شأن تخفيض الديون والأساليب المستخدمة في ذلك أن تقلل من المخاطر المتعلقة بمستحققاتها على

الدول المدينة وتضمن تدفق المدفوعات. ومن هنا تبرز أهمية التزام الدول المعنية بإتباع سياسات اقتصادية جادة، وذلك لضمان تحقيق معدلات النمو المرجوة التي لن يتم حل مشكلة الديون بدونها.

وقد بدأت الدول الصناعية في مواجهة الواقع خلال السنة الأخيرة، ويبدو أنها أدركت أن هناك حاجة إلى تعديل إستراتيجية معالجة المديونية بحيث تأخذ في الاعتبار إمكانية ومناسبة تخفيض حجم الديون أو الفائدة عليها في بعض الحالات، وبرزت بعض ملامح هذا التحول في مواقف الدول الرئيسية أثناء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برلين في شهر سبتمبر من عام ١٩٨٨.

ثم جاءت مبادرة وزير المالية الأمريكي (بريدي) في شهر مارس الماضي لتأكيد هذا التوجه الجديد نحو الواقعية، وقد أضافت هذه المبادرة إلى إستراتيجية معالجة الديون عنصر تقبل مبدأ تخفيض الديون والفائدة عليها. وركزت مبادرة (بريدي) على الديون التجارية، أما الديون للجهات الرسمية، فرأت أن يستمر نادي باريس في دوره المعتاد كالجهة المنسقة لعمليات إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة لهذه الديون.

ولا شك في أن هناك ظروفاً معينة تؤدي إلى تخفيف وطأة المشكلة فيما يتعلق بالدول المدينة الرئيسية، وذلك من خلال توافر المناخ العالمي الملائم وإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية واللجوء إلى مختلف أساليب السوق المتاحة لتخفيف المديونية. ويتوجب أن يكون ذلك مصحوباً بتصميم وعزم سياسي من جانب جميع الأطراف ومصحوباً بالنمو المناسب في صادرات الدول النامية، حيث أن من شأن ذلك أن يحول بعض الدول المدينة الكبرى إلى نماذج للتنمية السليمة.

ولكني أرى أن هناك جانباً آخر لأزمة المديونية وأن هذا الجانب أكثر إلحاحاً بالمعايير الإنسانية، ويتعلق بالتجربة التي تمر بها الدول الأكثر فقراً. فمشكلة هذه الدول (والتي تسجل أدنى مستويات لحصة الفرد من الدخل) بالإمكان حلها عن طريق التنسيق فيما بين الجهات الدائنة وأغلبها رسمية. وقد استهدفت مبادرة صاحب السمو الأمير هذه الدول بالذات. وقد اتخذت بعض الدول الدائنة خطوات فردية لمساعدة هذه الدول سواء بمبادرة خاصة منها أو بالتنسيق مع برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعلى سبيل المثال، فقد أعلن الرئيس ميتران خلال السنة الماضية عن مبادرة فرنسية تهدف إلى إلغاء جزء من الديون الرسمية المستحقة لفرنسا قبل بعض الدول الأشد فقراً، كما أن اليابان ساهمت بأموال إضافية عن طريق صندوق النقد الدولي وعبر تسهيلات تقدمها مؤسسات مالية يابانية وذلك لتخفيف جزء من عبء المديونية عن الدول النامية. وقد اتخذت دول أخرى خطوات محدودة في هذا الاتجاه.

وختاماً، فإنه من الأهمية بمكان أن نتعلم الدروس المناسبة من تجربة الديون العالمية خلال السنوات الأخيرة، وذلك فيما يتعلق بدور الجهاز المصرفي في تطور المشكلة وأسلوب تكيف ذلك الجهاز في سبيل تقليل مخاطر أزمة المديونية. كما أنه من الأهمية بمكان العمل نحو إيجاد حلول عاجلة وجذرية لهذه المشكلة، وخاصة فيما يتعلق بالدول النامية الأكثر فقراً، ولا بد أن يكون للدول الصناعية الكبرى الدور الرئيسي في ذلك.

وبينما يصلح أسلوب المعالجة الفردية لوضع كل دول مدينة في حالة الديون التجارية، فإن الوضع الخاص للدول الأكثر فقراً يتطلب التوصل إلى إطار عام لحل جذري وشامل للمأساة التي تمر بها تلك الدول.